

Distr.: General
7 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
5	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
7	ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
8	ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي
10	رابعا - الميزانية
10	خامسا - الاقتصاد
10	ألف - لمحة عامة
10	باء - السياحة
11	جيم - النقل والاتصالات
11	دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة
12	هاء - الطاقة المتجددة
13	واو - الزراعة ومصائد الأسماك



الرجاء إعادة استعمال الورق



13	سادسا - الأوضاع الاجتماعية
13	ألف - العمل
13	باء - التعليم
13	جيم - الصحة العامة
14	سابعا - البيئة
14	ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
15	تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
15	ألف - موقف حكومة الإقليم
15	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
16	باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
	المرفق
19	خريطة غوام

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، بما فيها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي رسالة مؤرخة 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، وجهت الأمانة العامة انتباه الدولة القائمة بالإدارة إلى قرار الجمعية العامة 96/76 ملتزمة إسهامها، عملاً بالفقرة 16 من ذلك القرار، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم. وردا على ذلك، أوضحت الدولة القائمة بالإدارة للأمانة العامة في 22 كانون الثاني/يناير 2021 أن ليس لديها معلومات إضافية تقدمها. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة، المتاحة عبر الرابط www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتقع على بعد نحو 2 200 كلم إلى الجنوب من طوكيو وعلى بعد 6 000 كلم إلى غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة هضبة مرتفعة جبلية مرجانية، والمنطقة الجنوبية جبلية. ومرفأ أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة الإقليم: 544 كلم²

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 214 059 كلم²

عدد السكان: 153 836 نسمة (تقديرات عام 2020)

العمر المتوقع عند الولادة: 77,0 سنة (النساء: 79,6 سنة؛ الرجال: 74,6 سنة) (تقديرات عام 2020)

اللغتان: الإنكليزية والشامورو

التركيبة الإثنية (تعداد عام 2010): 37,3 في المائة من الشامورو؛ و 26,3 في المائة من أصول فلبينية؛ و 12,0 في المائة متحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و 7,1 في المائة من البيض؛ و 5,9 في المائة من الآسيويين؛ و 2,0 في المائة من أصول إثنية أخرى؛ و 9,4 في المائة من أصول مختلطة

العاصمة: هغانتيا

رئيسة حكومة الإقليم: لورديس ليون غيريرو (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مايكل ف. ك. سان نيكولاس (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ الحزب الجمهوري

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات فيها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انتخابات عامة)؛ الانتخابات المقبلة: تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انتخابات عامة)

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم 15 عضواً

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 32 398 دولار (تقديرات عام 2020، بسعره المربوط بالقوة الشرائية للدولار (لعام 2009))

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والقوات العسكرية للولايات المتحدة

معدل البطالة: 11,4 في المائة (حزيران/يونيه 2021)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نُبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المتحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن غوام عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكل الشامورو الآن ما يزيد قليلاً عن ثلث السكان.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - تولت وزارة البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام 1899 إلى عام 1950، عندما سَنَ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية، فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى، تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، ولا تسري أحكام دستور الولايات المتحدة كلها على الجزيرة. ويتضمن القانون التأسيسي شرعة للحقوق. وبموجب الدستور، تختار فرادى ولايات الاتحاد، لا الأقاليم، كبار الناخبين الذين ينتخبون رئيس الولايات المتحدة ونائبيه. غير أن الأشخاص المولودين في غوام هم عموما من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات الخمسين للولايات المتحدة التصويت لكبار الناخبين الممثلين للولاية التي يقيمون فيها.

2 - وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين كاملتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله مرة أخرى إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. ويجوز للحاكم، الذي يتولى مسؤولية الإشراف العام والرقابة العامة على السلطة التنفيذية، أن يصدر أوامر تنفيذية وأنظمة وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع قوانين، وأن يعرض وجهات نظره على تلك الهيئة، وأن يمارس حق الاعتراض على التشريعات. ووفقا للجنة الانتخابات في غوام، في 31 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان عدد الناخبين المسجلين يبلغ 48 934 ناخبا مسجلا. وفي أعقاب الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تولت لورديس "لو" ليون غيريرو (من الحزب الديمقراطي) منصب الحاكمة منذ كانون الثاني/يناير 2019، وهي أول امرأة تنتخب لهذا المنصب.

3 - وتتألف الهيئة التشريعية لغوام، المؤلفة من مجلس واحد، من 15 عضو مجلس شيوخ يُنتخب كل منهم لعضوية مدتها سنتان. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل قرار الاعتراض على التشريعات الصادر عن الحاكمة. وبموجب بند الأرجحية الوارد في الدستور، يكون لقوانين الولايات المتحدة الأسبقية في حالات التعارض مع قانون إحدى الولايات أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي أجريت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فاز الحزب الديمقراطي بثمانية مقاعد مقابل سبعة مقاعد للحزب الجمهوري.

4 - ومنذ عام 1972، توفد غوام مندوبا لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد عضويته سنتين أن يصوت في اللجان وعلى التعديلات المطروحة في الجلسات العامة، لكن ليس على الإقرار النهائي لمشاريع القوانين. وقد أعيد انتخاب مايكل ف. ك. سان نيكولاس (من الحزب الديمقراطي) لولاية ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

5 - ويتألف النظام القضائي في غوام من عنصر محلي وآخر اتحادي. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يسيرهما قضاة يعيّنهم الحاكم وتقرّ تعيينهم الهيئة التشريعية لغوام. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام 2004، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الدنيا في الإقليم، وأنشئت بذلك فعليا هيئة قضائية محلية موحّدة. ويُختار المدعي العام في غوام عن طريق الانتخاب. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعيّنهُ رئيس الولايات المتحدة ويقرّ مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

6 - وشهدت غوام من حين إلى آخر تحركات من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بالتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام 1997، أنشئت بموجب قانون غوام العام 23-147 اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتوازي مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها لجنة غوام الانتخابية، بالإشراف على تنظيم عملية استفتاء على الخيار الذي يفضلهُ شعب الشامورو فيما يتعلق بالمركز السياسي (التحول إلى ولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر).

7 - وفي عام 2000، منحت الهيئة التشريعية لجنة غوام الانتخابية سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء على المركز السياسي، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين التحول إلى ولاية، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر أن يكون الاستفتاء غير ملزم، لكنه كان سيحدد مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان من المقرر في الأصل إجراؤه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وعدم تسجيلهم؛ وينص القانون على إجراء الاستفتاء عندما يصبح 70 في المائة من سكان غوام الأصليين الذين يحق لهم التصويت مسجلين. ويسري حق الاقتراع العام في الانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر الذي يوجد موطنهم القانوني في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام من الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن المجلس التشريعي في غوام وصف في القانون العام 25-106 الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء بأنهم الأشخاص الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بمقتضى سلطة وسريان القانون التأسيسي لعام 1950، وذريتهم.

8 - وفي عام 2011، دعا إيدي كالفو، الحاكم حينئذ، اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة منذ عقد من الزمن تقريبا. وأوقفت اللجنة خطط إجراء الاستفتاء الشعبي في عام 2016، لكنها تواصل تنظيم حملات تثقيفية شاملة. وأنشأت اللجنة ثلاث فرق عمل مخصصة للتثقيف والتوعية بشأن كل خيار من الخيارات الثلاث للمركز السياسي، وهي: التحول إلى ولاية، والاستقلال، والارتباط الحر.

9 - وطُعن في دستورية القوانين المتعلقة بالناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء أمام المحكمة المحلية لغوام في قضية ديفيس ضد غوام (*Davis v. Guam*)، وهي دعوى جماعية رفعها أرنولد ديفيس في عام 2011. وقد رُدت الدعوى في أول الأمر في 9 كانون الثاني/يناير 2013 على أساس أن المدعي ليس ذا صفة وأن دعاواه سابقة لأوانها، غير أن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة في الولايات المتحدة أبطلت ذلك القرار، في 8 أيار/مايو 2015، وسمحت بالمضي قدما في إجراءات الدعوى. وقدم الطرفان طلبا للحصول على حكم مستعجل إلى حين الفصل في الدعوى نهائيا. وفي 8 آذار/مارس 2017، سلّمت المحكمة المحلية بـ "التاريخ الطويل لاستعمار" الجزيرة وشعبها و "رغبة هؤلاء المستعمرين في الحصول على حقهم في تقرير المصير"، لكنها خلصت إلى ما يلي: لا يجيز الدستور استبعاد الحكومة لناخبين مستوفين لشروط التصويت من المشاركة في انتخابات متعلقة بالبت في قضايا عامة لمجرد عدم انتماء هؤلاء الناخبين المستوفين لشروط التصويت إلى الأصل المناسب أو السلالة المناسبة؛ ويفرض قانون الاستفتاء على نحو غير جائز قيودا عرقية على تمتع سكان غوام من غير الشعب الأصلي بحقوق التصويت، الأمر الذي ينتهك التعديل الخامس عشر للدستور؛ وينتهك هذا القانون شرط المساواة في الحماية الوارد في التعديل الرابع

عشر. وإضافة إلى ذلك، منعت المحكمة المحلية غوام بصورة دائمة من إجراء استفتاء تقتصر فيه حقوق التصويت، على وجه التحديد، على سكان غوام الأصليين، كما منعتها من إنفاذ أي قوانين أو أنظمة رامية إلى إنفاذ قانون الاستفتاء، ما دام ذلك الإلتزام سيمنع ناخبين يحق لهم التصويت ممن ليسوا من سكان غوام الأصليين من التسجيل والتصويت في الاستفتاء.

10 - واستأنفت حكومة غوام هذا القرار. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدمت الولايات المتحدة مذكرة صادرة عن أصدقاء المحكمة دفعت فيها بأنه ينبغي لمحكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة أن تؤكد قرار المحكمة المحلية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، استمعت محكمة الاستئناف إلى مرافعات شفوية. وفي 29 تموز/يوليه 2019، خلصت محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة إلى أن قيام غوام بفرض قيود على الأشخاص الذين يُسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء يشكل انتهاكا للتعديل الخامس عشر وأكدت قرار المحكمة المحلية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت حكومة غوام التماسا إلى المحكمة العليا للطعن في القرار المذكور أعلاه الصادر عن محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة. وفي 4 أيار/مايو 2020، رفضت المحكمة العليا الموافقة على إحالة ملف الدعوى للمراجعة.

11 - وترى الدولة القائمة بالإدارة أن: (أ) حق شعب غوام في تقرير المصير يجب أن يمارسه شعب غوام بأكمله، لا مجرد جزء من السكان؛ (ب) ولا يمكنها تأييد عملية تكون فيها لحقوق بعض الفئات أسبقية على حقوق فئات أخرى على أساس الأصل الإثني أو النسب؛ (ج) وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع شعب غوام من أجل التوصل إلى حل بشأن المركز السياسي الحالي لغوام؛ (د) ويجب التوصل إلى النتيجة النهائية لهذه العملية على نحو يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة ومع المبدأ القائل بأن تقرير المصير يجب أن يمارسه الشعب بأكمله.

12 - ويقدم الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، المنشأ بموجب الأمر التنفيذي 13537 الصادر في 14 نيسان/أبريل 2010، المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ سياسات تتعلق بالمناطق الجزرية، ويلتمس معلومات ومشورة بشأن المناطق الجزرية من حكام المناطق الجزرية وغيرهم من المسؤولين المنتخبين في المناطق الجزرية ومن ممثلي الكيانات أو غيرهم من الأفراد، ويلتمس معلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض الاضطلاع بمهامها، من أجل المساعدة على ضمان التنسيق والتعاون بين الوكالات الاتحادية في معالجة المسائل التي تهم مناطق منها ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

13 - وفقا للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، بلغ عدد الأفراد العسكريين ومُعاليهم في غوام في عام 2020 ما عدده 6 217 شخصا، ويمثل ذلك نسبة 4,0 في المائة من السكان المقيمين في غوام.

14 - وعلى النحو المبين بالتفصيل في ورقات العمل السابقة، وضعت الولايات المتحدة منذ عام 2009 خططا لإعادة تنظيم وجود وزارة دفاع الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطط سلاح مشاة بحرية الولايات المتحدة لتوحيد القواعد في أوكيناوا باليابان عن طريق نقل مشاة البحرية إلى أماكن أخرى، منها غوام. ووفقا للتقرير السنوي الثاني عشر الصادر في 29 كانون الثاني/يناير 2021 عن فريق المفتشين العاملين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام، فإن الخطة الحالية هي نقل

5 000 من مشاة البحرية و 1 300 من معاليهم إلى غوام في الفترة بين السنتين الماليتين 2020 و 2028. ويمثل ذلك تخفيضاً مقارنة بعدد الجنود المقرر نقلهم الوارد في خطة عام 2006، وهو 8 000 من مشاة البحرية و 5 000 من معاليهم، وقد جرى في الوقت نفسه تمديد الإطار الزمني لعملية إعادة التنظيم، ويُعزى ذلك جزئياً إلى نقص اليد العاملة الذي تشهده غوام. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، افتُتح في غوام معسكر بلاز التابع لقوات مشاة بحرية الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المتوقع أن يكون معسكر بلاز موطناً لحوالي 5 000 من مشاة البحرية الذين سيبدؤون عملية الانتقال إليه من أوكيناوا في بداية النصف الأول من العقد.

15 - وفي 29 آب/أغسطس 2015، أصدرت وزارة البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في 18 تموز/يوليه 2015، الذي دعت فيه الوزارة إلى تنفيذ عملية إعادة تنظيم أصغر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية لعام 2010، وعرضت القرارات اللازمة لتنفيذ ما اقترحت من إجراءات لإعادة التنظيم وما حُدّد من تدابير لتخفيف الآثار. وتتعلق صحيفة القرار تحديداً بنقل مشاة البحرية ومُعاليهم، وتشمل القرار المتعلق بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة لتجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية من أجل دعم عملية نقل عدد جري تقليصه إلى حد كبير من أفراد قوات البحرية ومُعاليهم. وإضافة إلى صحيفة القرار، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة أيضاً في عام 2015 رأياً بشأن الأثر الأحيائي، عُدّل بحسب الدولة القائمة بالإدارة في الأعوام 2017 و 2018 و 2020، بشأن قرار الوزارة نقل مشاة البحرية من أوكيناوا إلى غوام والأنشطة المرتبطة بها على غوام. وتتاول الرأي الصادر في عام 2015 أثر عملية النقل على الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض والآثار الضارة بموائل حيوية لأنواع معينة، وعرض تدابير الحفاظ اللازمة لإبقاء تلك الآثار السلبية في حدها الأدنى. ورغم صدور رأي سابق بشأن الأثر الأحيائي في سياق نقل مشاة البحرية في عام 2010، في أعقاب طلب تقدّمت به الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 للعودة إلى الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 نظراً للتغيرات الكبيرة المدخلة على الإجراء المقترح، صدر الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2015، الذي أبطل الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 وحل محله (انظر الفقرة 35 أدناه). وأصدر التقرير السنوي عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2020 الذي تتاول مسألة تنفيذ تدابير الحفاظ وأحكام وشروط عملية النقل خلال الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2020.

16 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحوارات جارية بين وزارة الدفاع والوكالات المحلية التي يشمل اختصاصها تلبية الطلبات المتعلقة بكفالة الحماية المناسبة للموارد الثقافية والطبيعية لغوام. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّعت وزارة الدفاع وحكومة غوام ومكتب المحافظة على التراث التاريخي التابع لولاية غوام على الاتفاق البرنامجي. ويحدد هذا الاتفاق الخطوط العريضة لإدارة حماية المعالم التاريخية والثقافية أثناء القيام بأنشطة التدريب والتمارين العسكرية.

ثالثاً - المسائل المتصلة بالأراضي

17 - تتطوي مسألة استغلال الأراضي وملكيّتها على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كامل التي هي بحوزة وزارة الدفاع، وإعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين من شعب الشامورو. وفي عام 2019، كانت وزارة الدفاع تمتلك ما قدره 40 644 فدان من

إجمالي مساحة الأراضي المتوفرة في غوام البالغة 147 000 فدان، أو ما نسبته 27,65 في المائة من كتلة اليابسة في الجزيرة. وبموجب قانون غوام، يحق لأصحاب الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم أن يرفضوا بيع أي من أراضيهم إن كان الشراء لأغراض عسكرية. وفي ما يتعلق بالأراضي العامة، تخضع هذه الطلبات لموافقة الهيئة التشريعية في غوام.

18 - وفي آذار/مارس 2011، وُقِعَ اتفاق برنامجي بين وزارة الدفاع والمجلس الاستشاري المعني بحفظ التراث التاريخي ومسؤول حفظ التراث التاريخي التابع للدولة في غوام من أجل حفظ الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة في الجزيرة خلال عمليات التشييد في إطار التحضير لنقل مشاة البحرية ومُعاليهم وموظفي الدعم في عام 2016. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على شبكات المياه ومياه الصرف في الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدّم مكتب تكييف الأوضاع الاقتصادية التابع للوزارة منحتين إلى حكومة غوام بلغ مجموعهما 129,9 مليون دولار للإنفاق على مشاريع البنى التحتية المدنية المتصلة بنقل مشاة البحرية. فقد مُنح مكتب الحاكم 12 مليون دولار لكي يُستخدم في عملية التخطيط النهائي والتصميم وخدمات إدارة البرامج والتشييد وعملية تشييد مستودع ثقافي. أما المنحة الأخرى، البالغة 117,9 مليون دولار، فقد قُدّمت من أجل تحديث مرافق معالجة مياه الصرف الصحي (انظر الفقرة 31 أدناه).

19 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا تزال وزارة البحرية ملتزمة بموجب سياسة "صافي الآثار السلبية" بأن تترك أثراً بيئياً أصغر حجماً على الجزر بعد نقل مشاة البحرية مقارنة بالآثار البيئي الذي كانت تتركه في السابق. وفي تقرير الكونغرس الذي قُدّم في 28 أيلول/سبتمبر 2017 بشأن تنفيذ هذه السياسة، ذكرت وزارة البحرية أن من المتوقع عند الانتهاء من جميع عمليات النقل المذكورة في التقرير أن تنخفض حيازتها للأراضي بمقدار 654 فدانا مقارنةً بكانون الثاني/يناير 2011.

20 - وفي عام 1975، أقرّت غوام القانون الاستئماني لأراضي شعب الشامورو لإعطاء السكان الشامورو المتحدرين من شعب الشامورو الأصلي فرصة استئجار الممتلكات بمبلغ رمزي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، رفعت وزارة العدل في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد حكومة غوام واللجنة الاستئنافية لأراضي شعب الشامورو والمدير الإداري للجنة، احتجّت فيها الولايات المتحدة بأن القانون الاستئماني وأنظمته التنفيذية تميّز ضد السكان من غير الشامورو على أساس العرق أو الأصل القومي، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لقانون السكن العادل، نظراً إلى أن القانون ينص على أن "سكان الشامورو الأصليين" هم وحدهم المؤهلون للحصول على عقود إيجار بغض النظر عما إذا كانوا هم أو المتحدرون منهم قد تكبدوا خسائر في الأراضي. ومن ناحية أخرى، احتجّت حكومة غوام بأن هذا التفضيل جائز لأن شعب الشامورو الأصلي هو تصنيف سياسي وليس تصنيفاً عرقياً.

21 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت محكمة الولايات المتحدة المحلية في غوام قراراً رفضت فيه الالتماس الذي قدّمته الولايات المتحدة لإصدار حكم جزئي بشأن المذكرات التي التمسّت فيها الولايات المتحدة حكماً يفيد بأن القانون الاستئماني يميّز على أساس العرق أو الأصل القومي. ورفضت المحكمة أيضاً الالتماس الذي قدّمته غوام لإصدار حكم بشأن المذكرات، إلّا في ما يتعلق بمسألة التعويض المالي. واحتجّت غوام في ذلك الالتماس بأن الانتصاف الذي تطلبه الولايات المتحدة لا أساس له. ورفضت المحكمة بأن قانون الإسكان العادل لا يسمح للولايات المتحدة بالتماس تعويضات نقدية من غوام باسم فرادى ضحايا التمييز، لكنها أجلت النظر في مسألة ما إذا كان يمكن تقييم العقوبات المدنية. وفي 26 كانون الأول/

ديسمبر 2019، وافقت اللجنة الاستثنائية لأراضي شعب الشامورو على شروط التسوية المقترحة الواردة في الاتفاق المبرم بين ممثلي غوام والولايات المتحدة، على النحو المبين في ورقة الشروط المؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي تنص على جملة أمور منها إجراء تغييرات وتعديلات معينة في قانون اللجنة الاستثنائية لأراضي شعب الشامورو و/أو قواعد اللجنة وأنظمتها. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّعت حاكمية غوام القانون العام 35-112، في أعقاب إقرار الهيئة التشريعية لغوام مشروع القانون، الذي سنّ التشريع اللازم للامتثال لأحكام الاتفاق المتعلق بتسوية القضية، وتنفيذها.

رابعاً - الميزانية

22 - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، ومن المنح الاتحادية التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة داخلية على أساس كل حالة على حدة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. وتتمتع الحاكمية بحق الاعتراض على أي مشروع قانون ميزانية؛ وعند ذلك يجوز للهيئة التشريعية إما إبطال الاعتراض بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

23 - وفي 11 أيلول/سبتمبر 2021، تحول قانون الميزانية المتعلق بميزانية السنة المالية المنتهية في أيلول/سبتمبر 2022 إلى قانون غوام العام رقم 36-54. وبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للصندوق العام 706,9 ملايين دولار، وبلغ المبلغ الإجمالي المتاح لرصد الاعتمادات من إيرادات الصندوق العام 638,9 مليون دولار.

خامساً - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

24 - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على ركيزتين رئيسيتين هما السياحة والقوات العسكرية.

25 - ووفقاً لمكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لغوام في عام 2020 انخفاضاً بنسبة 11,9 في المائة (4,98 بلايين دولار)، وذلك بعد أن سجل زيادة بنسبة 2,5 في المائة في عام 2019 (5,65 بلايين دولار في عام 2019 مقارنة بـ 5,51 بلايين دولار في عام 2018). ووفقاً لما ذكره مكتب الإحصاءات ولما ورد في الخطط التي وضعتها حكومة الإقليم، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 (بسعره المربوط بالقوة الشرائية للدولار (عام 2009)) 32 398 دولار، مقارنة بما كان عليه في عام 2018، وهو 33 382 دولار.

باء - السياحة

26 - وفقاً للإحصاءات الأولية المتعلقة بوصول الزوار الوافدين الصادرة عن مكتب زوار غوام، بلغ العدد الإجمالي للزوار الوافدين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ما عدده 625 70 زائراً (755 69 جواً و 870 عن طريق البحر)، ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 78,5 في المائة، مقارنة بعدد الزوار الوافدين المسجل في الفترة الزمنية نفسها من عام 2020، الذي بلغ 326 053 زائراً.

(324 544 جوا 1 509 عن طريق البحر). وكان انخفاض عدد الزوار الوافدين في عام 2021 نتيجة مباشرة لتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

جيم - النقل والاتصالات

27 - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من 1 000 ميل بقليل، 420 ميلا منها مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن أصل 550 ميلا من الطرق العامة، يوجد نحو 144 ميلا من الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات السريعة في الإقليم، تحصل حكومة غوام على تمويل من وزارة النقل ومن الإدارة الاتحادية للطرق في الولايات المتحدة.

28 - وتتولى هيئة موانئ غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة 95 في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضا مركز للشحن العابر إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

29 - وأصبحت خطة عام 2030 لتطوير شبكة النقل في غوام عنصرا رسميا من خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة النقل، وهي استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضا مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

30 - وفقا للتقرير السنوي عن جودة المياه لعام 2020 الذي أعدته هيئة غوام لمحطات المياه، فإن مياه الشرب في غوام استوفت أو تجاوزت في عام 2020 كل المعايير التي وضعتها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة.

31 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت وزارة الدفاع هيئة غوام لمحطات المياه مبلغ 117,9 مليون دولار تقريبا لتمويل أعمال التشييد المتصلة بتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية، وذلك على نحو ما أذن به كونغرس الولايات المتحدة في المادة 2821 من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2016. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم تكن محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية قد شُيدت بعد، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

32 - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعموم الناس ولوزارة الدفاع. وفي عام 2018، اقترحت الهيئة إنشاء محطة جديدة لتوليد الطاقة بسعة 180 ميغاواط من خلال استثمار مبلغ قيمته 400 مليون دولار لتحل محل المحطتين اللتين تعطلتا نتيجة انفجار وحريق وقعا في آب/أغسطس 2015، وستمثل المحطة للمعايير البيئية الاتحادية، وفي الوقت ذاته ستسمح بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة المنتجة للطاقة الفولطاضوئية الشمسية، إضافة إلى 130 ميغاواط من مزارع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية المقرر إنشاؤها (انظر أيضا الفرع هاء أدناه). ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، من المقرر أن يبدأ تشغيل المحطة الجديدة لتوليد الطاقة بحلول نيسان/أبريل 2024.

هاء - الطاقة المتجددة

33 - في تشرين الأول/أكتوبر 2015، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأُدمج في شبكة الطاقة الحالية، حيث يزود نحو 10 في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة. وفي آذار/مارس 2016، كشفت هيئة الطاقة في غوام النقاب رسمياً عن أول مولد كهربائي يعمل بقوة الرياح، وقد أنشئ بتمويل من وزارة الداخلية. ووُضعت الهيئة في عام 2018 عقوداً لتركيب محطات لتوليد 120 ميغاواط من الطاقة الفلطاظونية الشمسية لتغذية الشبكة بهدف تلبية الشرط القانوني الذي يقضي بأن تكون نسبة 25 في المائة من الطاقة التي توفرها الهيئة مستمدة من تقنيات الطاقة المتجددة بحلول عام 2035. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، شهدت المرحلة الأولى من مشروع الطاقة المتجددة إنجاز إنشاء محطة لتوليد الطاقة الفلطاظونية بسعة 25,3 ميغاواط في عام 2015. وبالنسبة إلى المرحلة الثانية، من المقرر أن يبدأ تشغيل محطة لتوليد الطاقة الفلطاظونية بسعة 120 ميغاواط بحلول عام 2022، ومن المقرر تشغيل محطة إضافية لتوليد الطاقة الفلطاظونية بسعة 60 ميغاواط بحلول عام 2024.

واو - الزراعة ومصائد الأسماك

34 - يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبياً. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعنى مختلف الشعب في وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراجة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. ويستعرض مجلس مفوضي الشؤون الزراعية المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

35 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ في عام 2009 بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير استمرار التعزيزات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار والتعويض عنها لمساعدة المتضررين، بما في ذلك من هم في غوام. وفي إطار عملية إعداد البيان التكميلي عن الأثر البيئي للتعزيزات العسكرية، استشارت وزارة البحرية دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة من أجل تحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحيوية. وترد في الفقرة 15 أعلاه معلومات عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي الصادر عن دائرة الأسماك والأحياء البرية في عام 2015 وتعديلاته اللاحقة.

36 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تلقت وزارة البحرية، امتثالاً لقانون الأنواع المهددة بالانقراض، آراء مؤيدة بشأن الأثر الأحيائي من دائرة الأسماك والحياة البرية في تموز/يوليه 2015 وتموز/يوليه 2017 وتشيرين الأول/أكتوبر 2018، وتلقت كذلك خطاب موافقة من الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو 2015. وتضمنت كل وثيقة من هذه الوثائق تدابير للحفظ و/أو تخفيف الآثار تعهدت الوزارة بتنفيذها. وامتثالاً لقانون ماغنوسون - ستيفنس لإدارة عمليات حفظ مصائد الأسماك، أكملت الوزارة مشاوراتها مع دائرة مصائد الأسماك في أيار/مايو 2015. وقدمت الدائرة سبع توصيات في مجال الحفظ متعلقة بدعم موائل الأسماك الأساسية، لتتظر فيها الوزارة. وفي أيار/مايو 2015، تعهدت الإدارة بتنفيذ ست من تلك التوصيات في إطار عملية نقل القوات العسكرية إلى غوام.

سادسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

37 - بلغ معدل البطالة في حزيران/يونيه 2021 نسبة 11,4 في المائة. ومن بين جميع العمال، كان معدل البطالة في صفوف النساء البالغات (7,9 في المائة) أدنى من مثيله لدى الرجال (13,5 في المائة). وفي حزيران/يونيه 2021، بلغ مجموع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل 150 8 شخصاً من أصل مجموع عدد السكان المدنيين في سن السادسة عشرة أو فوقه البالغ 123 900 شخصاً.

باء - التعليم

38 - يوجد في غوام نظام واسع النطاق للتعليم العام والخاص. ويشمل نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن الطلبة من مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في 26 مدرسة ابتدائية، و 8 مدارس متوسطة، و 6 مدارس ثانوية ومدرسة بديلة واحدة. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلاً اتحادياً لدعم برامج من قبيل التعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطوّل لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم. وبلغ مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية للعام الدراسي 2021/2020 ما عدده 131 35 طالبا (منهم 26 860 طالبا ملتحقاً بالمدارس الحكومية)، ويمثل ذلك انخفاضاً مقارنة بما كان عليه في العام الدراسي 2020/2019، وهو 36 335 طالبا (منهم 28 090 طالبا ملتحقاً بالمدارس الحكومية). وفي الفترة 2021/2020، بلغ عدد الطلبة الملتحقين بجامعة غوام 3 449 طالبا وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بكلية غوام المتوسطة 1 796 طالبا.

جيم - الصحة العامة

39 - في غوام مرفقان طبيان مدنيان للمرضى الداخليين. وهيئة مستشفى غوام التذكاري هي مستشفى عمومي يتسع لـ 158 سريراً للرعاية الحرجة و 40 سريراً للرعاية الطويلة الأجل. وتتسع مدينة غوام الطبية الإقليمية لـ 136 سريراً للرعاية الحرجة. ومستشفى سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة الذي افتُتح مرفقه الحالي رسمياً في 21 نيسان/أبريل 2014، يخدم القطاع العسكري في المقام الأول. وفي الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو حكومية، يقع أحدها في الشمال والثاني في الجنوب والثالث في الوسط. ووفقاً للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، كان عدد الأطباء المجازين في الإقليم في عام 2018 يبلغ 92 مقارنةً بـ 115 في عام 2017.

40 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى غوام لمساعدة الإقليم في التصدي لجائحة كوفيد-19. وقدم قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في سياق فيروس كورونا 55 مليون دولار إلى المناطق الجزرية، ومن ضمنها غوام، كمساعدة في التمويل دعماً للجهود الرامية إلى التأهب لجائحة كوفيد-19 والوقاية منه ومواجهته.

سابعا - البيئة

41 - كما ورد بالتفصيل في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام 2011، تتفّذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري أنظمة وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين الإقليم في بعض الحالات هي أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبيا وذات كثافة سكانية عالية؛ ولذلك تشكل بيئتها البحرية مؤشرا رئيسيا قويا على الأثر البيئي للنشاط البشري عموما. وقد تبين أن جودة المياه البحرية ممتازة بوجه عام على جميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسيبات أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

42 - وتشكل مطامر النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير المستوى المعيشي وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يستدعي استيراد مزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وأشار مكتب مسائلة حكومة الولايات المتحدة في تقريره لعام 2013 المعنون "Further analysis needed to identify Guam's public infrastructure requirements and costs for the Department of Defense's realignment plan" (ضرورة إجراء تحليل إضافي لتحديد احتياجات البنية التحتية العمومية لغوام وتكاليفها على خطة إعادة التنظيم التي وضعتها وزارة الدفاع) إلى أن المطمر الحالي في غوام يمثل للمعايير البيئية ولديه قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة، وفي إمكانه توسيع قدراته بما يكفي لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم.

43 - وينشأ نحو ثلث الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرة. وإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى إنشاء طرق رئيسية في المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، أدت ترسباته إلى القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهادبية.

44 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، درست وزارة الدفاع، عملا بقانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969، الآثار البيئية المترتبة على إجراءاتها المقترحة، وفي أعقاب ذلك، أصدرت وزارة البحرية صحيفة قرارها (انظر الفقرة 15 أعلاه لمزيد من التفاصيل) في 29 آب/أغسطس 2015.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

45 - غوام عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ 24 تموز/يوليه 1981. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومنتدى جزر ميكرونيزيا، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وهي تتمتع بمركز مراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام 2011، مُنحت مركز مراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

46 - في الجلسة الرابعة التي عقدتها في 15 حزيران/يونيه 2021 اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قال ممثل غوام إن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تمنع شعب الشامورو في غوام من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي تحقيق الرفاه على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأضاف أن استمرار عسكري غوام يقوض مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وحقوق الشعب في تقرير المصير والعيش في بيئة نظيفة، وحقوقه في الثقافة والصحة والحياة. وذكر أن مركز غوام كإقليم هو السبب المباشر لتضخم الأسعار والهجرة غير الخاضعة للرقابة وزيادة عبء الولايات المنوطة بالحكومة المحلية ونقص تمويل هذه الولايات، وأضاف أنه من أجل إفساح المجال أمام جيش الولايات المتحدة، أُزيلت غابات طبيعية، ودُمّرت عدة مواقع ذات أهمية تاريخية وثقافية لشعب الشامورو، بما في ذلك مواقع دفن قديمة. وذكر الممثل كذلك أنه في ظل الإدارة الجديدة، بادرت حكومة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بعدم الإنصاف الذي تتسم به علاقتها بأقاليمها وشرعت في اتخاذ خطوات نحو منح المواطنين في تلك الأقاليم حقوق التصويت في الانتخابات الوطنية، ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك بديل عن إنهاء الاستعمار وتقرير المصير الحقيقيين، ولذلك ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تأذن بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في غوام، على أن يتم هذا الاستفتاء وفقا لقوانين الإقليم.

47 - وقد ورد في الفرع الأول أعلاه أيضا استعراض للتطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

48 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية من حيث علاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال إن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن مركز تلك الأقاليم. وذكر أيضاً أن الحكومة الاتحادية تقوم مع ذلك، وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير مستكملة سنوية عن الأقاليم الخاضعة لإدارتها لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات يُحتمل أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

49 - وفي الجلسة الرابعة عشرة، التي عقدتها اللجنة الرابعة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قال ممثل الولايات المتحدة إن حكومة بلاده لا تزال على التزامها بالعمل مع الجهات الشريكة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، ولإعادة بناء مستقبل جماعي أفضل. وذكر أن حكومة بلاده أعطت الأولوية لضمان أن

تتوفر لجميع الولايات والأقاليم، دون تمييز، الأدوات والموارد اللازمة لمكافحة الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة بلده أكثر من 26 مليون دولار من التمويل والموارد، في إطار قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي لمواجهة فيروس كورونا لتمكين حكومات الأقاليم في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من التصدي للأثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك في شكل معدات طبية منقذة للحياة ومجموعات مواد اختبارات تشخيص، لشعب ساموا الأمريكية، ولقاحات ومعدات حماية للعاملين في الخطوط الأمامية ولشعب غوام، والأمن الغذائي وحماية الدخل للمجتمعات المحلية المتضررة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقال إن حكومة بلده ستواصل توفير شريان حياة عاجل لحماية جميع الأسر والمجتمعات المحلية (انظر A/C.4/76/SR.14).

50 - وفي الجلسة الخامسة عشرة التي عقدها اللجنة الرابعة، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كرر ممثل الولايات المتحدة الإعراب عن قلق وفد بلده من أن مشاريع القرارات التي ستُعتمد في الجلسة تعطي وزنا مبالغاً فيه للاستقلال باعتباره خياراً واحداً يناسب جميع الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. وقال إنه، بناء على ما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون ذلك الشعب حراً في تقرير هذا الوضع، ولذلك على الأمم المتحدة ألا تسعى إلى التأثير في نتائج عمليات إنهاء الاحتلال، بل إن عليها أن تحترم الإرادة الحرة للشعوب (انظر A/C.4/76/SR.15).

عاشراً - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

51 - في الجلسة السادسة عشرة، المعقودة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتمدت اللجنة الرابعة، من دون تصويت، مشروع القرار العاشر المعنون "مسألة غوام" الوارد في الفصل الثامن من تقرير اللجنة الخاصة (A/76/23).

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

52 - في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذت الجمعية العامة، من دون تصويت، القرار 96/76 استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/76/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية:

- (أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛
- (ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بالأعمال الجارية التي تقوم بها لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير، وبالجهد الذي تبذلها لتتقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدوها ناخبو غوام في استفتاء عام 1987 ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله المتعلق بالجهود المبذولة للتنوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التنوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بأراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونًا كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(م) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لالتماس كل مساعدة ممكنة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معا، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم كلما توافرت معلومات بهذا الشأن؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة غوام

